

أخذ الحرية الأكاديمية على محمل الجد:
استكشاف الأسس القانونية والأخلاقية لحركة المقاطعة الإسرائيلية (BDS)

المؤلف
جيف هانداكر

تلخيص
ميرا خياط

سلسلة موجزات في القانون الدولي
(2019/9)

معهد الحقوق-جامعة بيرزيت

كتاب فلسطين السنوي للقانون الدولي الجزء 17 (2013-2014)

أخذ الحرية الأكاديمية على محمل الجد: استكشاف الأسس القانونية والأخلاقية لحركة المقاطعة
الإسرائيلية¹(BDS)

جيف هاندمان

أسم الباحثة التي قامت بالتلخيص: ميرا خياط.

تناقش هذا المقالة الدعوة إلى المقاطعة الثقافية والأكاديمية لإسرائيل، التي أطلقها المجتمع المدني الفلسطيني في عام 2004، والتي تُمثّل نقطة محورية حاسمة في الكفاح الفلسطيني الطويل الأمد من أجل العدالة الاجتماعية والحرية الأكاديمية والنضال الفلسطيني من أجل تقرير المصير. وقد ظهرت العديد من الأدبيات التي تعالج هذا الموضوع، والتي بدورها قدّمت حججاً قانونية وأخلاقية تدعم الدعوة التي أطلقها المجتمع المدني الفلسطيني في 2005 للمقاطعة، وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات ضدّ إسرائيل إلى حين تمتثل للقانون الدولي والمبادئ العالمية لحقوق الإنسان.

اعتمدت المقالة على العديد من الكتب والتي بنيت على أساسها²، وتستعرض ستة كتب تتناول نداء فلسطيني من أجل المقاطعة، والمبررات القانونية والأخلاقية التي تعزز هذه الدعوات، ويقدم الكاتب في المقالة الطرق التي يستعين بها المؤلفون في كتاباتهم لإيجاد حلول للخروج من الطريق المسدود بين إسرائيل والفلسطينيين، والموقفين اللذين نجما عن ذلك. أولاً، إنّ الحجج القانونية القوية، خاصة إذا كانت مصحوبة بالوضوح الأخلاقي، تشكل أساساً قوياً لتبرير المقاطعة ضدّ إسرائيل. وثانياً، إنّ التفسيرات القانونية وحدها قد تؤدي إلى استنتاجات مضللة إذا لم تستند إلى السياق الاجتماعي والسياسي. وفي المحصلة الأخيرة، تستنتج المقالة أنّ أيّ نقاش حول القانون الدولي والمقاطعة يجب أن لا يتم معالجته في إطار سياسات القانون والمؤسسات القانونية وحسب، وإنّما أيضاً في ظل سياسات المقاومة.

يستهل الكاتب مقالته، بالتطرق أولاً إلى استعراض معلومات عن حركة المقاطعة الإسرائيلية، والتي تتألف من المجتمع المدني الفلسطيني، من الأكاديميين إلى الوزراء اللوثريين، وقد ساهمت هذه الحركة إلى حد كبير من خلال المواقف القانونية والأخلاقية- إلى توفير أساسٍ معياريّ قوي يدعم حركة المقاطعة. ويكشف الكاتب عن حقيقة أنّ هذه

¹ George E. Bisharat, "Taking Academic Freedom Seriously: Exploring the Legal and Moral Underpinnings of BDS" in *The Palestine Yearbook of International Law* (Brill | Nijhoff, 1 Jan 2014), 101-114 Available at https://brill.com/abstract/journals/pyio/17/1/article-p101_7.xml

² This article is a review essay of the following: *International Law and the Israeli-Palestinian Conflict: A Rights-Based Approach to Middle East Peace* (Susan M. Akram, et al, eds., 2010); Omar Barghouti, *Boycott, Divestment, Sanctions: The Global Struggle for Palestinian Rights* (2011); British Committee for Universities in Palestine, *why Boycott Israeli Universities?* (2007); S.D. Dikker Hupkes, *What constitutes occupation? Israel as the occupying power in the Gaza Strip after disengagement* (2008); Rifat O. Kassis, *Kairos for Palestine* (2011); Ilan Pappé, *Out of the frame: The struggle for academic freedom in Israel* (2010).

الحركة ليست حديثة، فقد تمّ استخدامها من قبل في عام 1965، وبعد عقود في عامي 2004 و2005، بدأ الكتاب والمحامون والناشطون من جميع أنحاء العالم في الاستجابة للنداء الفلسطيني ولاسيما في ظل ما تقترفته إسرائيل بحق الفلسطينيين، وما قابله من سكوت من قبل المجتمع الدولي، والذي لم يحرك ساكناً، مما يعدّ برهاناً دامغاً على عدم الرغبة وعدم قدرة الأمم المتحدة والإتحاد الأوروبي ودول قوية من اتخاذ إجراءات ضد إسرائيل، وهو ما دفع الكتاب في جميع أنحاء العالم إلى الرجوع مرة أخرى لحركة المقاطعة، والذي كما أكدت اللجان البريطانية للجامعات الفلسطينية (BRICUP)، وعمر البرغوثي- اعتمدوا على استراتيجيات مماثلة لتلك التي استخدمت في جنوب إفريقيا في الستينيات.

توضّح منشورات اللجنة البريطانية لجامعات فلسطين الحجج القانونية والأخلاقية للتصدي للمؤسسات الأكاديمية الإسرائيلية. تشرح المنشورات حقيقة تعرض الحرية الأكاديمية للهجوم من قبل سياسات وإجراءات دولة إسرائيل من قبل، أو بمساعدة السياسات المتبعة وأعمال المؤسسات الأكاديمية الإسرائيلية. يؤكد الكاتب في هذا الصدد، أنّ هذا يعدّ من قبيل السياسات التي تفرضها إسرائيل للضغط على المؤسسات، والذي ينتهك بشكل ممنهج حقوق الإنسان والقانون الإنساني، مما يعزز رسالة المقاطعة الأساسية. كما وقامت هذه المنشورات بعقد مقارنة بنظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، وبشير البرغوثي إلى أمثلة تدل على العنصرية ضد الفلسطينيين. إلا أنّ الكاتب يؤكد في المقالة على أنّ وجه القصور التي عانت منها هذه المنشورات هو عدم تفسيرها بشكل مفصّل حول مبررات المقاطعة الأكاديمية لإسرائيل، وهو ما قام به عمر البرغوثي حيث حاول تطوير حجج لصالح المقاطعة الأكاديمية والثقافية بشكل أكبر، ممّا يوفر استجابات واضحة وشاملة للحجج الرئيسية التي أثيرت ضد المقاطعة.

يشير الكاتب إلى كتاب عمر البرغوثي والذي شرح فيه عن أشكال الظلم، والتي تأتي بالثلاثة أشكال تنتهك القانون الدولي وحقوق الإنسان ضد، أولاً الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، وثانياً الفلسطينيين حاملي الإقامة الإسرائيلية، وأخيراً الفلسطينيين الذي أصبحوا لاجئين نتيجة للصراعات المختلفة والسياسات الإسرائيلية القمعية. ففي كتابه، يشرح عمر البرغوثي أولاً أنّ الاستعمار والتمييز من قبل النظام العسكري الإسرائيلي ضدّ الفلسطينيين في الأراضي المحتلة كان مصحوباً بنظام قانوني وإداري لا ينطبق على مئات الآلاف من المستوطنين الإسرائيليين المقيمين في الأراضي المحتلة. وإلى جانب الجدار والنظام المرتبط به، أكدت محكمة العدل الدولية في رأيها الاستشاري حول الجدار عام 2004 أنّ المستوطنات غير قانونية. وعلى الرغم من أنّ المحكمة العليا في إسرائيل قد اعترفت ببعض عناصر عدم المشروعية هذه، إلا أنّ حكومة إسرائيل تجاهلت القرارات القضائية هذه.

يستكمل الكاتب مقالته بتفصيل ما جاء في كتاب البرغوثي من توجهات تتلاقى مع كتابات لكاتبين بنيت على أساسهم هذه المقالة منهم إيلان بابي، رفعات قسيس، وسوزان أكرم، ويوضح كل من البرغوثي وبابي أنّ هناك تمييزاً ضدّ الفلسطينيين حاملي الإقامة الإسرائيلية، و المحرومون من الجنسية الإسرائيلية. كما وقام البرغوثي مع كتاب آخرين - اعتمدت المقالة على كتاباتهم- بتفسير قانون العودة الإسرائيلي، والذي يسمح لليهود من جميع أنحاء العالم بالاستقرار في إسرائيل، إلا أنّ مئات الآلاف من الفلسطينيين الذين تمّ تطهيرهم عرقياً وأحفادهم محرومون من حقهم في استعادة ممتلكاتهم وأراضيهم والعودة إليها. كما يؤكد بابي كذلك على أنّ إسرائيل لم تكن قادرة على التعامل مع العديد من الجرائم التي ارتكبتها القوات الصهيونية خلال حرب 1948.

يشير الكاتب أنّ كلا من البرغوثي واللجان البريطانية للجامعات الفلسطينية، يؤكدان على أنّ الولايات المتحدة الأمريكية، وإلى حدّ ما في بريطانيا أيضاً، جادل منتقدو حركة المقاطعة، حيث أعربوا أنها حركة "معادٍ للسامية". وفي بلدان أوروبية أخرى، مثل هولندا، حيث بالكاد تمّت معالجة قضية المقاطعة الأكاديمية، أثار العلماء والمنظمات غير الحكومية شكوك، ويشدّد الكاتب أنّ الأكاديميين الهولنديين قد تجاهلوا الفظائع التي ارتكبتها إسرائيل ضدّ الفلسطينيين، وهو ذات الحال في دول أوروبية أخرى.

يوكّد الكاتب أنّ الرسالة المشتركة في المنشورات الصادرة عن اللجان البريطانية للجامعات الفلسطينية وبرغوثي وأكرم وبابي وقسيس هي أنّ الفلسطينيين محرومون من أبسط حقوقهم الإنسانية الأساسية المنصوص عليها في القانون الدولي، بما في ذلك الحرمان المنهجي من الحرية الأكاديمية، وذلك من خلال السياسات التي تتبعها إسرائيل، وكذلك وبشكل ملحوظ الدور الذي تلعبه المؤسسات الأكاديمية الإسرائيلية في انتهاك حقوق الإنسان والقانون الإنساني. ويشدّد الكاتب في هذا الصدد، أنّ المنشورات تقدم حججاً لا يمكن دحضها، مفادها أنّه ينبغي مساءلة المؤسسات الثقافية والأكاديمية الإسرائيلية عن سياساتها التمييزية وعن مشاركتها المباشرة وغير المباشرة في ممارسات إسرائيل الجسيمة. وعلى نقيض النهج والسياق الذي بنيت عليه المنشورات، والتي تشرح الأسس الأخلاقية والقانونية لحركة المقاطعة، يمكن أن يظهر سرد مختلف عند تقديم الحجج القانونية في ظل غياب السياق الاجتماعي والسياسي الذي تحدث فيه الانتهاكات.

بشكل عام، كان هناك تردد بشكل ملحوظ من قبل علماء القانون في أوروبا والولايات المتحدة وأماكن أخرى في انتقاد إسرائيل، إلا أنّ الآن يوجد هناك مجموعة كبيرة من الأدب النقدي، بما في ذلك العمل المهم لجون دوغارد، وكذلك أكرم وآخرون. وقد كان علماء القانون الأكثر تردداً بين جميع العلماء في انتقاد إسرائيل لأنهم نادراً ما يبحثون في الجوانب الاجتماعية أو السياسية من أي صراع، وذكر الكاتب أنّ تجاهل الحقائق التاريخية والسياسية الرئيسية يشكّل عائقاً كبيراً في فهم الإطار الكامل لأي صراع.

إحدى الدراسات التي يسلط الكاتب الضوء عليها هي التي أجراها باحث قانوني هولندي، ديكور هوبكس، والتي تبحث في المسائل القانونية حول قانون الاحتلال، وبشكل خاص حول تلك الأسئلة المطبقة على غزة في أعقاب انسحاب إسرائيل عام 2005. فقد تمّ إعادة النظر من قِبل علماء القانون في مسألة انسحاب إسرائيل، وتساءلوا عما إذا كانت المنطقة لا تزال محتلة أو حتى ما إذا كان يمكن اعتبار الإحتلال "قانونياً أو غير قانوني". يحاول ديكور شرح التاريخ وقانون الإحتلال وتطبيقه المحدّد على أراضي غزة، حيث يقمّ دراسة لماهية الإحتلال، كما يقمّ تاريخاً قانونياً لقانون الإحتلال الحديث، ويوضّح تطوره ويستعرض بعض الأمثلة المقارنة بما في ذلك احتلال المغرب المستمر للصحراء الغربية واحتلال العراق من قبل الولايات المتحدة وحلفائها.

بعد التأكّد من استمرار احتلال غزة في أعقاب الانسحاب الإسرائيلي منها في عام 2005، يقمّ ديكور هوبكس تفسيراً محيراً لسياق احتلال إسرائيل لغزة بعد عام 2005، حيث يوضح أنّ سيطرة إسرائيل الفعلية تمتد إلى ما وراء حدود الأرض والبحر والمياه، ولكنها تشمل أيضاً الخدمات الأساسية مثل الكهرباء والصرف الصحي والاتصالات السلكية واللاسلكية وحتى السجل السكاني للإقليم. ومع ذلك، على عكس أكرم وغيرهم، لا يتعامل ديكور مع الترابط الحاسم لهذه

المطالبة (التحرّر من الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة) مع المطالب الوطنية الأساسية الأخرى، بما في ذلك عودة اللاجئين الفلسطينيين، والمساواة بين المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل والسيطرة على القدس (الشرقية).

إلا أنّ الكاتب يؤكد أنّ ديكور قد فشل في تفسير الآثار الطويلة لاحتلال إسرائيل لما يقرب من 50 عاماً للأراضي الفلسطينية، على الرغم من العديد من قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، والتي تدعو إلى الانسحاب من الأراضي المحتلة منذ عام 1967. إن احتلال إسرائيل للضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية وقطاع غزة، قد احتاج إلى العديد من أعمال العدوان العسكري وفرض عقوبات جماعية ضد السكان المدنيين، بما في ذلك ما يسمى بعملية الرصاص المصبوب الإسرائيلية في 2008-2009. يؤكد ديكور أنّ الهدف من اتفاقية جنيف الرابعة هو حماية الاحتياجات الإنسانية الأساسية للسكان المدنيين، وأنّ اتفاقيات أوسلو لا تمت بتحديد أو اعتبار الأرض محتلة بأي صلة، ويشدّد الكاتب أنّ تعامل ديكا مع حق تقرير المصير يفتقر إلى فهم سياسي واقعي، فهو يبسّط بشكل كبير الأحداث القانونية والتاريخية الرئيسية، بما في ذلك إعلان إسرائيل لإقامة دولة في عام 1948. كما أنّ هناك إغفالات تاريخية بارزة من ضمنها فشل الأمم المتحدة في تنفيذ قرار الجمعية العامة رقم 181، ورفض إسرائيل السماح بعودة حوالي مليون لاجئ نزحوا بسبب الحرب، أو الذين قاموا بطردهم قسراً.

يستكمل الكاتب المقالة في نقض دراسة ديكور، ويذكر أنّها لم تتطرق إلى دراسة الأسس الاجتماعية والسياسية للمطالبة الفلسطينية بتقرير المصير، فيقلل من هذا الإدعاء وأخيراً، يؤكد الكاتب علّة فشل ديكور في التعامل مع الطبيعة الطائفية لإسرائيل، والتي حرمت الفلسطينيين من حقهم في تقرير المصير بالفعل في عام 1948 وشطبت بشكل منهجي غالبية السكان العرب في البلاد، الأمر الذي يشكك أيضاً في قابلية العمل على تحسين حل الدولتين.

يعقد الكاتب مقارنة بين كتاب ديكور وكتاب سوزان أكرم والأخرون، فيستكشف كتاب سوزان أكرم وزملائها مايكل ديبر ومايكل لينك وإيان سكوبي الأساس الأعمق للمأزق الإسرائيلي الفلسطيني، فيتناولون بشكل شامل القضايا الأساسية الخاصة باللاجئين والقدس. سوزان تزيل الغموض عن طبيعة قضية اللاجئين الفلسطينيين بإشارات قوية إلى الأحداث التاريخية وتطورات القانون الدولي، تليها مساهمة من كستر، والذي عالج بصراحة دور وكالات الأمم المتحدة، ولا سيما وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، جميع إسهامات هؤلاء العلماء القانونيين، الذين يتمتع معظمهم أيضاً بمهنة مميزة كممارسين قانونيين، يتم وضعها في سياقها وترسّخ جذورها في الالتزامات القانونية الدولية.

يشير الكاتب أنّ هناك مشكلة في حال لم يتم التطرق إلى السياق الاجتماعي والسياسي، لأنّها ستؤدي إلى نتيجة مفادها بأنّ إنهاء الاحتلال على غزة، من حيث التخلي عن السيطرة الفعّالة، سيعطي الفلسطينيين أكثر من أي وقت مضى الفرصة لتحديد وبحرية وضعهم السياسي دون تدخل خارجي. فإنّ مثل هذا الاستنتاج يغض الطرف تماماً عن مسألة ما ستألف منا هذه الدولة المستقبلية، والأهم من ذلك، إنّ هذا الاستنتاج لا يفسّر التطلعات السياسية والاجتماعية الراسخة قانوناً لعدة ملايين من اللاجئين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة والدول المحيطة بها وفي أماكن أخرى من العالم. أولئك الذين تم تهجيرهم في مختلف النزاعات العسكرية منذ عام 1948 وما بعده والذين حرّموا من الجنسية، هم أيضاً مواطنون فلسطينيون في إسرائيل.

يستعرض الكاتب المنشورات والكتب التي بنيت عليها هذه المقالة، وبصورة عامة يوجز أنّ كتاب ديكر هوبكس يثير تساؤلات مهمة حول حدود المنهج القانوني العقائدي ويكشف عن الحاجة إلى تغطية شاملة للقانون الدولي وإسهامه المحتمل في حل المأزق طويل الأمد بين إسرائيل والفلسطينيين. أما كتاب سوزان أكرم وزملاؤها فهو يقطع شوطاً طويلاً نحو معالجة هذه الأسئلة وسد هذه الفجوة بطريقة سياقية، ليس فقط معالجة قضايا أساسية، ولكن أيضاً الجوانب المهملة جداً للأمن للفلسطينيين، واستكشاف آفاق الأطر القانونية والسياسية لمعالجة مطالبات الفلسطينيين الأوسع نطاقاً لتقرير المصير، تليها مساهمة أيان سكوبي في استغلال الموارد الطبيعية، وأفكار بديلة لحل الدولتين.

يؤكد الكاتب أنّ هناك جوانب مفقود في تحليل أكرم وزملائها، ويتمثل في دور القانون الدولي في معالجة محنة الأسرى الفلسطينيين. درس بعض العلماء الغاية والعواقب النفسية والاجتماعية لاحتجاز إسرائيل للفلسطينيين من منظور طبي. ومع ذلك، هناك دراسات علمية محدودة نسبياً تتناول القانون الدولي من جانب اعتقال إسرائيل واحتجازها للفلسطينيين، بما في ذلك السؤال الأساسي حول ما إذا كان ينبغي معاملة مقاتلي المقاومة الفلسطينيين الأسرى كأسرى حرب. علاوة على ذلك، تطرح دراسات أكرم وزملائها القانون الدولي بشكل مقنع في سياق القضايا الأساسية الخاصة بالمأزق القائم بين إسرائيل والفلسطينيين، ممّا يعرقل إجراء الدراسات القانونية (الاجتماعية) التي تعالج هذه القضايا بشكل نقدي، ويكشف الكتاب أيضاً عن القيود الصارخة للنهج القانوني للبحث، والذي غالباً ما لا يكون مضملاً فحسب، بل حتى خطيراً، حيث ينتهك المبادئ الأساسية التي يقوم عليها القانون الدولي ووظيفته الوقائية.

ويختتم الكاتب المقالة بالتأكيد على نمو الأدبيات العلمية الجادة التي تتناول جوانب القانون الدولي والتي تعمل على تطوير الأسس القانونية والأخلاقية لحركة المقاطعة، وتجعلها موضع ترحيب كبير، حيث تشرح هذه الأدبيات حقيقة أنّ هذه الحركة هي بديل للجهود الفاشلة العديدة لإنهاء المأزق المستمر منذ عقود بين إسرائيل والفلسطينيين. وبالمحصلة الأخيرة، بصرف النظر عن تطوير الحجج القانونية الدولية التي تتحدى طبيعة القانون الإسرائيلي أو في التعامل مع النظام والسياسات والممارسات القانونية في إسرائيل، وحقيقة أنّ حركة المقاومة هي أداة غير عنيفة، إلا أنّ الكاتب يشدد على أنّه لا مفرّ إلا والتعامل أيضاً مع سياسة العنف وواقع المقاومة. ويشدّد على الدعم الذي حصلت عليه هذه الحركة من قبل الكتاب في الخارج، ومن بين الفلسطينيين وعدد متزايد من الكتاب الإسرائيليين، وكما تمّ ذكره في بداية المقالة، فقد أثبتت الحجج القانونية المماثلة أنّها كانت مفيدة في الدعوة إلى نهاية نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا في التسعينيات، والتي من المتوقع الاستمرار في استخدامها في السعي لإنهاء نظام الفصل العنصري الإسرائيلي. ويوصي الكاتب أنّه يجب، أخذ الحرية الأكاديمية على محمل الجد من خلال إشراك أكاديميين إسرائيليين فرديين وعزل المؤسسات الإسرائيلية المتواطئة مع انتهاكات حقوق الفلسطينيين.

سلسلة موجزات في القانون الدولي

يعمل معهد الحقوق في جامعة بيرزيت على توفير موجزات باللغة العربية لمقالات منشورة في "كتاب فلسطين السنوي للقانون الدولي" والذي يصدر باللغة الانجليزية ويشكل حاضنة مهمة للاشتباك مع القانون الدولي وأطره من رؤية فلسطينية. ويهدف هذا المشروع إلى إطلاع الباحثين والطلاب على محتوى الكتاب وما يتضمنه من آراء ونظريات في القانون الدولي وأهم النقاشات حولها وتطبيقها على الواقع الفلسطيني